
أضواء على طبيعة النظام المغربي

في سنة ١٩٧٠، نشر الباحث الامريكي "جون واتربوري" كتابا تحت عنوان: "مير المؤمنين - الملكية والنخبة السياسية"، ترجم للغة الفرنسية سنة ١٩٧٩، في طبعة مضاف اليها ومنقحة على ضوء التطورات التي عرفتها البلاد خلال تلك الفترة. ويتضمن هذا الكتاب عدة فصول تحتوى على معلومات ومعطيات مفيدة لتحليل طبيعة النظام وتشريح الاساليب التي يعتمدتها لممارسة حكمه المطلق. وتعينا للفائدة، نقدم فيما يلي ترجمة مقتضبة لجزء من الفصل السابع، مع الاشارة الى أن التحليلات والتوجيهات التي تضمنها الكتاب لا تمثل سوى رأى صاحبها، مع التأكيد على أهمية المعطيات وكذا بعض التقييمات التي تعرض لها الكاتب.

استراتيجية القصر

يبدو في غالب الاحيان أن القصر ليست له استراتيجية على المدى البعيد تتجاوز أمله في انجاح تكتيكاته على المدى القريب الا انه يمكن استخلاص بعض الخطوط العريضة لسياسة عامة وأكثر منهجمية، يمكن تلخيصها في النقط الاساسية الآتية:

١) الاضطلاع بدور "الحاكم" فقط: ان القصر لا يقوم بمعالجة المشاكل الحيوية مثل التنمية الاقتصادية والتغيير

بمساعدة القادة على الاحتفاظ بقسطادن من ثقة أتباعهم.

ج) عدم ربط مصير القصر بمصير الجماعات التي يساعدها على الظهور (مثل الحركة الشعبية وجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية، وغيرها)، وعدم تبني مواقفها أو برامجها. وهو بذلك يستطيع الاستفادة من نجاح أية حركة تعمل باسمه، ويتمكنه التخلص عنها في حالة اخفاقيها.

النخبة والعائلة الملكية

١- النخبة:

تحيط بالملك مجموعات من الاتباع المخلصين لكنه يسعى إلى جلب النخبة بكاملها داخل شبكة أنصاره. ومع أن بعض الجماعات قد ربطت مصالحها بمصالح القصر أكثر من أخرى، إلا أن الملك يؤكد على مفهوم "النخبة كعائلة كبيرة" ملتقة حول مبدأ التفوق المطلق للعرش، مما كانت الاختلافات بين ممثليها.

ويستعمل الملك رغم مقامه وسلطته الفريدة، نفس الوسائل التي يستعملها أي عضو من أعضاء النخبة. إذ تطبع بأساليبهم وطرق سلوكهم، لانه كان زميلاً أو تلميذاً أو معيلاً لكثير منهم خلال مرحلة الحركة الوطنية. لكنه هو الذي وضع قوانين اللعبة وقرر أنواع المكافأة والعقاب. وهو يستعمل جميع ما لديه من وسائل الضغط لدفع النخبة إلى الدخول في مخططاته وإثارة شعور جماعي لديها، شعور الجماعة المحظوظة التي تعرف أنها تدين له بكل ما تملكه من امتيازات، وبعد إعلانها عن خضوعها لقواعد اللعبة يرخص لها بالتسابق لتوزيع منافع النظام بينها:

أ) فهو يشرف على توزيع جميع الصفقات المربيحة والمعاشات المربيحة. وتشكل هذه الوسائل عوامل ضغط فعالة على النخبة، استعملتها السلاطين المغاربة باستمرار لخلق علاقات الولاء، أو توطيدها.

ولقد أصبحت البورجوازية التجارية مدينة معنوياً أو مالياً إزا، السلاطين منذ الانفتاح التجارى الذى عرفه المغرب في القرن التاسع عشر. ولقد بني الملوک للتجار القصبات والمستودعات وسهروا على تأمين حمايتها من القبائل، ومنحونهم رخص الاستيراد والتصدير، واغفالاً من الضرائب الجمركية. وكانت كلها وسائل لشن البورجوازية التجارية إلى النظام. ومع الاستقلال تضاعفت امكانيات القصر الاقتصادية للضغط على جماعة أتباعه.

ولقد بذل عاملى المغرب بعد الاستقلال كل ما في وسعهما لتأمين رخاء النخبة. وفي نفس الوقت لم يتربدا عن استعمال العنف ضد كل من كفر بنعمتها.

ب) وبما أن الادارة تشكل مصدراً هاماً من مصادر الربح بالنسبة للموظفين، فإن الملك هو الذي يشرف على التعيينات في المناصب العليا، وعلى الترقىيات داخل

الاجتماعي إلا من زاوية تقنية محضة. ولا ينظر إلى مشاكل التعمير والانتاج والبطالة وغيرها من وجهة هيكلية (اصلاح زراعي، تأميم الصناعة، الخ...)، بل من زاوية الحلول التقنية (الاسمدة، السكن، السدود...).

ان تنفيذ مخطط تنموى بكل ما يتطلبه ذلك من حزم، يفترض تأييد الامة بكاملها، ويستوجب تجنيدها وتأطيرها. الواقع أن القصر كان يسعى بالضبط الى تجنب انشاء مثل هذه القوة. لانه يخشى أن يصبح سجيننا أو ضحية لها. لذا فضل الاضطلاع بدور الحكم، وأن يستعمل السلطة بصورة دفاعية، عوض الاضطلاع بدور الرعيم الذي يفرض حقاً، لكنه ينطوى على كثير من المخاطر.

ولم يكن الملك يتميز عن الحركة الوطنية ابان الاستقلال، لكنه ابتعد عن جميع الاحزاب فيما بعد، لاثبات دوره كحكم بالنسبة لمجموع المجتمع المغربي ، ولقد ذهب الى ابعد من ذلك، لانه شجع، او بالاحرى حرض على تأسيس تحالفات سياسية متعددة، تتبلور فيها كل القوى التي ظلت الى ذلك الحين كامنة. ولما تحقق له ذلك، أصبح بامكانه أن يطالب بدوره ك وسيط منصف ونزيه، يفصل بين الجماعات المتنازعة، واضعا نفسه فوق كل الفوارق، في حين كان يقوم من خلف الستار بتشجيع بعضها وتقويض بعضها الاخر. ولقد تفوق في ذلك، الى درجة أن تحكيمه لم يكن مقبولاً فحسب، بل كانت ترغبه فيه كل التخب التي كانت تتسبق حول ما يتركه القصر لها من نصف السلطة.

٢) مبدأ فرق تسد:

ورد في المقدمة أن المجتمع المغربي كان يتركب - وما يزال لحد ما - من قسمات متعارضة يرتکز توازنها على التوتر والنزاع . وبما أن هذه الظاهرة تشكل احدى ثوابت الحياة السياسية المغربية، فان دور التحكيم بين الجماعات المتنازعة هو أهم الادوار داخلها. وقد احتفظ هذا الدور بأهميته في المغرب المعاصر، لكون القوى السياسية ما تزال منقسمة ومتنافسة. الشيء الذي جعل عاملى المغرب بعد الاستقلال يباشرانه بصورة متعمدة ورسمية.

وقد أخضع القصر سلوكه لانجاح هذا الدور الى المبادىء البسيطة التالية:

أ) عدم السماح لآية جماعة أن تنتهي أكثر من اللازم وتشجيع كل المنافسات الممكنة للحيلولة دون هيمنة واحدة منها. وعدم القبول بانفراط أي جماعة مهما كانت، بما في ذلك احزاب المعارضة، اذ يمكنها ان تجمد أو تعطل نشاطها موقتاً شريطة ان تحتفظ على شعلة من الحياة، يمكن احياؤها عند الضرورة.

ب) بما أن الجماعات السياسية المغربية تتشكل عادة من رئيس وأتباع، فان أفضل وسيلة لباقيها على قيد الحياة هي السهر على أن لا يفقد رئيسها كامل نفوذه. ويتجلى هذا النفوذ في امكانية الاتصال المباشر بالقصر، الذي يعني عن طريق عدد من المبادرات الرمزية مثل المشاورات الرسمية والتكتل بمهمات في الخارج، الخ...

المؤسسات الوطنية ومسألة السلطة

أ) مسألة السلطة :

ان القاعدة الوحيدة من قواعد اللعبة السياسية التي لا نقاش فيها، ويؤدي خرقها الى عقاب مباشر، هي تلك التي تنص على أن شخص الملك ومؤسسة العرش لا يمكن أبداً أن تهاجم أو تتعرض للنقد بصورة مباشرة وعلنية. لذا يتجنب الجميع بعناية مسألة السيادة. ورغم استفتاء الدستور لسنة ١٩٦٢، فقد كان الحديث حول سيادة الشعب من قبل المغارقة. ولقد أوردت جريدة حزب الاستقلال بالفرنسية نصاً لجمال الدين الافغاني يقول فيه: "يمكن للشعب أن يعيش بدون ملك، لكن الملك لا يمكنه أن يعيش بدون شعب". وبعد ذلك مباشرة حكم على ادريس الفلاح رئيس تحرير الجريدة، بعشرة أشهر سجناً، ووقفت الجريدة لمدة نصف عام، كما لقى عبد الرحمن البيوفى ومحمد البصرى نفس المصير بعد أن نشرا في "التحرير" مقالات كان يبدو أنها تطعن في سيادة العرش.

ويرفض الملك بكل الاصوات أن يفوض أى جزء من سلطته أو أن يخوض المراقبة التي يمارسها على الجيش. وكل من يثير مسألة شرعية هذه الامنيات أو يتجاوز "حدود الطاعة"، يعاقب بصرامة أو يطرد من "العائلة (النخبة)". ويشكل مثل بنبركة أقصى ما يمكن أن يصل اليه هذا الامر.

وهو يفضل أن يمنح هباته بشكل فردى تعبيراً عن جوده وسخائه، ومن أجل خلق علاقات الزام واخضاع أكبر عدد ممكן من الجماعات.

وفي نفس السياق لا يعلن الملك دائماً الا عن عفوه بالنسبة للمعتقلين السياسيين أو غيرهم: يعني ذلك أن خططيتهم لم تمح وأنه فضل هو أن يغض الطرف عنها رحمة منه.

لقد طالب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أن ينال بنبركة عفواً بعد أن حوكم بالاعدام سنة ١٩٦٤، وطالب الحزب أن يصدر قرار العفو في الجريدة الرسمية. لكن الملك اكتفى بالإشارة ضمن خطاب عيد الأضحى ١٩٦٥، الى امكانية عفوه عنه ان هو عاد الى المغرب. وأشار بهذه المناسبة الى دوره المنصف قائلاً: "وانني أبدل للذين صفت عنهم وعفوت، فرصة ثمينة للاندماج في حظيرة الامة والعمل في نطاق مؤسساتها الدستورية ومنظماتها السياسية. فان هم أضعوا هذه الفرصة، وادا هم تعادوا في غيهم واعتبروا الحلم ببابا مفتوحاً يمكنهم ان يلجوءونه في كل آونة وحين، فاني أحذرهم من مغبة سوء نظرهم وعاقبة فساد امرهم، وأنبههم أن للحلم حداً وأن للتجاوز نهاية".

ب) المؤسسات السياسية :

(1) لم يرض الملك عن التجربة الديموقراطية البرلمانية لفترة ١٩٦٥/٦٢،

الجيش. وهو يستعمل أسم المناصب الادارية لنفس الاغراض التي يستعمل من أجلها توزيع المنافع والمكافئات المادية، اي لفرض وصيته على النخبة، او لتطويق اتباع جدد، او تجميد المعارضين. ونادرًا ما يتجرأ عضو من النخبة على رفض تعين ملكي. ومن جهة أخرى، تعمل كل جماعة داخل النخبة على دفع عناصر منها الى مناصب المسؤولية لاستغلال نفوذهم والحصول على حماية الجهاز. وتسهل هذه الممارسات الامر على الملك، لانه يستطيع بتحويل اتجاه سيل الفوائد التي يمنحها أن يقوى هذا التيار أو يضعف ذاك، مع الاحتفاظ على قدر من التوتر داخل النخبة.

٢- العائلة الملكية :

(أ) الدور الروحي : تشكل العائلة العلوية نواة الجماعة الدينية لتابع الملك، ويتجاوز اتساعها حدود النخبة. وهو يعمل على توسيع شبكات نفوذه داخلها. كما يعمل على الزيادة من عدد تحالفاته داخل أسرته الدينوية. وتحترك هاتان الاسرتان تحت قيادة شخصين متميزين يجسدانهما فرد واحد: الملك، كرئيس الدولة المغربية، وك Amir المؤمنين . وهو يؤكد باستمرار على ازدواجية دوره الأساسية.

هذا وان العلوبيين لا يشكلون سوى جزء من جماعة أتباع الملك الدينية. ولباقي السلالات الأخرى وكذلك العلماء والنسا، بصفة عامة بالإضافة الى بعض الزوايا حاسية للصفات المقدسة للملك.

وهذا لا يعني أن جميع العلوبيين يقدسونه، بل في بعض الحالات يكون العكس هو الصحيحويشكل الجد المشترك لهذه الاسرة ميرر وجودها. أما الملك فأنه مجرد عضو من أعضائها تفوق على جميع الآخرين - وفي كل سنة يزف إلى الرابطتين العلوبيين لتجديد ولائهم للسلطان أثنا، الحفارات الدينية. ويتوصلون مقابل ذلك بهيات تمنح للنقيب، ومؤئن توزع على علوبيي تافيلالت وهدايا خلال شهر رمضان. أما صفة الاسرة فيغيرها النظام بالمناصب الرسمية. ان هيئة البشاورات خاصة بالعلوبيين.

(ب) الدور الاقتصادي : يشارك أعضاء العائلة المالكة بشكل نشيط في الاعمال التجارية، ويمثل القصر استثمارات هامة في البنوك والمؤسسات الوطنية والاجنبية. وقد تزوجت أخوات الحسن الثاني خارج العائلة المالكة، ويعظز أصوله أمثال حسن اليعقوبي وأحمد عصمان ومحمد الشرقاوى بدعم القصر لنجاح مشاريعهم . وهو يسعى عن طريقهم الى انشاء نوع من "البيطانة الاقتصادية" .

وقد تضاعفت الثروة العقارية التي تملکها العائلة الملكية باستمرار. وهي تستعمل وسائل عصرية لاستغلال أراضيها، وتحتل الصنف الاول داخل البورجوازية العقارية. وهناك أسباب جد مباشرة لهذا الشيء العقاري: فالاراضي الفلاحية تدر مداخيل منتظمة، ويمكن اقتناصها بحسن بخش، كما أنها تدعم قاعدة العرش الاقتصادية. وجاذبية العقار تغير أعضاء العائلة الملكية بنفس القوة التي تجلب بها أي عضو من أعضاء النخبة.

آماله في تحقيق هدفه الاسم، الا وهو: تحقيق "التقىدم" في جميع الميادين بفضل اجراءات تقنية دون احداث اي تغيير في الوضع السياسي الراهن. ويظل الجيش في حالة احتياط ضد كل من يريد انكار حق الملك في تسيير اللعبة السياسية حسب رغبته. وهو لا ينقطع عن تذكير جميع المشاركيين (بما فيهم الجيش) بان هيئته الدينية تمده بسند شعبي يجعله فوق كل الجماعات التي تكون النخبة.

الشباب:

يواجه النظام الملكي مشكلة ملحة، هو مشكل اقتراح ايديولوجية قادرة على ارضها، ماموجات الشباب المغربي. ولقد اعتمد الحسن الثاني لحد الان في هذا الميدان على خليط من روح المواطنة والقيم الدينية لتكوين عقلية رعاياه ومواطني المستقبل. انه يبحث الشباب على التضاحية والعمل من أجل الوطن – على غرار الذين تطوعوا في عهد والده لبناء طريق الوحدة – ، وبعد الفيضانات التي أصابت تافيلات في عام ١٩٦٥، دعا الى العمل الطوعي من أجل بناء سد على وادي زيز، ليكون رمزا للانطلاق الوطنية. وفي يونيو ١٩٦٦، اعلن عن الخدمة العسكرية الاجبارية، وقرر في صيف ١٩٦٨، تأسيس هيئة من الشباب للقيام باشغال خدمة الصالح العام. وقرر في نفس السنة اقامة الصلوات داخل المدارس، وشرع في بناء دور الشباب لتلقين الشباب القيم الوطنية. ورغم أنه يدرك تماما أن الشباب لا ينخدعون مثل أبيائهم وأجدادهم لاضغط المظاهر الدينية، فهو يريد مع ذلك أن يحافظ على هذا القطاع من الرأى العام الذي استعمله في الماضي ك Kund لقلب ميزان القوى لصالحه ضد معارضة ذات ميولات علمانية.

الخلاصات

١) لقد ضحى القصر بمستقبل مشاكل البلاد من أجل المهيمنة على النخبة، وأدى به نجاح مناوراته بالذات إلى ردود فعل منها: ان كل جماعات النخبة أصبحت جوفاً من جراء مراقبة جميع نشاطاتها ومتابعة حتى العادية منها. وتبقى هناك قوتان لا يمكنه أن يقوسها، وهما الشرطة والجيش. ويفضطر حالياً إلى استعمال كل ما لديه من مهارة بموازنة دوره التحكيمي، لكن التلاعب بقادة قوات الأمن، وابطال فعاليتهم بدفع كل منهم ضد الآخر من أجل استئصال كل ميل للانقلاب ضد العرش عملية خطيرة انساق فيها القصر.

٢) لقد قبلت النخبة بطوعية تقليل مجال نشاطها لأنها وجدت في ذلك بعض التغويض: فهي تنتقد النظام وتستفيد منه في آن واحد. وقد طالب بعض الوطنيون، بكل اخلاص، ان تكون المسؤوليات السياسية الوطنية مسؤوليات جماعية، وبحثوا عن الوسائل لتحقيق ذلك. لكن القصر أبعدهم عن عزتهم أو رمن بهم في زنازنه. وقد خابأمل بعضهم في مقاومة النظام وتعودوا على منافعه إلى درجة أنهم أصبحوا عاجزين

لأنها غرفت في النزاعات العقيمة بين الأحزاب والنواب المنتخبين دون أن تفرز أغلبية طيبة. وهاجم خلال مدة البرلمان القصيرة وبعدها، مفهوم الديمقراطية البرلمانية، أكد أنها تعرقل الكفاح ضد الفقر، وصرح أن البرلمانية تتناقض مع الديمقراطية الحقيقة. وعندما قام بحل البرلمان في يونيو ١٩٦٥، أكد أن مناقشاته العقيمة كانت ستثال من الديمقراطية المغربية "... وبما نعتز به من كرامة وفكر خلاق".

٢) وفضل الحسن الثاني أن يعود إلى أسلوبه المألوف الذي يعتمد على المجالس الاستشارية التي يعين أفرادها بمرسوم ملكي. ولهذه المجالس دور استشاري محض، وللملك كامل السلطة في استدعائهما أو حلها. ان علاقة المجلس بالملك توّاً دور "الاب" الذي اختاره لنفسه في علاقته مع النخبة، وفي مذكرة بعث بها للأحزاب بعد أحداث مارس ١٩٦٥، صرح قائلاً: "ويدى مبوسطة لرعايا كافة دون تمييز، لأنهم جميعاً أبنائي".

٣) لقد استعمل الملك عن وعي هيئته الدينية لما اقتحم بصورة مباشرة الميدان السياسي كرئيس للحكومة من ١٩٦١ إلى ١٩٦٣، وكشرف مباشر على مياد "جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية" في استفتاء ١٩٦٢، لاحباط المعارضة التي كانت تنتقد مواقفه على المستوى السياسي المحض.

٤) ومع ذلك فهو يريد أن يبقى في نفس الوقت على ما يشبه النشاط السياسي حفاظاً على الواجهة الليبرالية لنظامه. وهو يناور في الوقت ذاته للتخفيف من حدة الانفعالات وقطع طريق استقطاب أتباع جدد على القادة السياسيين. وقد عمل على الحد من القوى المناصرة للمعارضة المتمركزة في المدن، والتي تتتوفر على عدد كبير من العاطلين منخرطين في تنظيمات نقابية. وسعى إلى قلب هذه الوضعية لصالح البادية التي حظيت مشاكلها بكل عنايه في السنوات الأخيرة، وشجع على خلق نخبة قروية بانشا، المجالس الاقليمية القروية. وبينما تحاط عمليات تدشينه لبناء السدود بدعاية صارخة، انقطع عن الحضور في الاستعراض العمالي لفاتح ماء. وقد ساهمت وزارة الداخلية بنشاط في السياسة الملكية باتخاذ اجراً، إعادة سكان أحيا، القصدير العاطلين الى قراهم سنة ١٩٦٧، لتشتيت تجمعاتهم داخل المدن الكبرى. كما شاركت الحركة الشعبية، حزب البربر الملكي، بدورها في هذه الاستراتيجية لأنها تحاول منذ ١٩٦٦، استقطاب سكان أحيا، القصدير، وقطع الطريق داخل البوادي على النقابات والاحزاب ذات الاصل الحضري.

ج) الجيش والشرطية:

يعتمد الملك أكثر فأكثر على وزارة الداخلية والجيش لتطبيق مخططاته في الميادين الاقتصادية، من ادارة الاراضي المسترجعة من طرف الدولة الى بنا، المدارس او توظيف عاطلي المدن والبوادي. وتشكل كل من وزارة الداخلية والجيش وسليتين من وسائل السلطة. وهو يعتمد عليهم لمواجهة ضغوط المعارضة، ويعقد عليهم كل

عن الانفصال عنه . ومع ذلك يأملون ان تغييthem بلا غثthem اذا ما سقط النظمam .
 ٢) وبالنسبة للشباب ، فان النظمam لا يملئه غير وصفات مصطنعة لخلق روح المواطنة وتنميتها لديهم . واذا كانت الكوارث الطبيعية او النزاعات حول الحدود قادرة على احيائها ، فان ذلك لا يتم الا بصفة مؤقتة في احسن الاحوال . اما الحلول الظرفية والمرتجلة ، فان التكرار يفقدها كثيرا من فعاليتها . ان تجنيد الشباب بالقوة في جماعات العمل سيؤدي بهم لا محالة الى الحقد وليس الى الاعتذار ، لأنهم يعرفون اكثر من غيرهم ان المحظوظين ليسوا مطالبين بنفس التضحيات وبنفس التفاني .

